



بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة - نيويورك

كلمة

معالي الدكتور محمد يوسف المقرئ

رئيس المؤتمر الوطني العام

ورئيس وفد ليبيا

أمام

الدورة السابعة والستين

للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك في 27\9\2012

*الرجاء المراجعة عند الإلقاء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس ،،
أصحاب الجلالة والفخامة،،
السيدات والسادة،،

يسعدني في البداية أن أتقدم بالتهنئة إلى السيد فوك جيري ميتش على انتخابه رئيساً للجمعية العامة، واثني على الطريقة التي ادار بها السيد ناصر عبد العزيز الناصر الدورة الماضية. كما أعرب عن عظيم الامتنان والتقدير للسيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة على الجهود التي يبذلها، في سبيل تحقيق مقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

السيد الرئيس ،،

منذ ثلاث سنوات، وقف طاغية حكم بلادي 42 سنة باستبداد وقهر، وقف على هذا المنبر و مزق نسخة من ميثاق الأمم المتحدة قائلاً انه لا يعترف بسلطة الوثيقة، واليوم أقف على ذات المنصة، لاؤكد تأييد بلادي لميثاق الأمم المتحدة واحترامها له.

كما أقف امامكم اليوم وأمام العالم بأسره لاقدم الاعتذار لكل ماسببه ذلك الطاغية من أذى واجرام في حق الكثير من الابرياء، وما مارسه من ابتزاز وارهاب في كثير من الدول. واؤكد أن الشعب الليبي عازم على بناء دولة تحسن الجوار، وتحترم التزاماتها الدولية، وتحترم حقوق الانسان ،

و تؤمن بأن السلام الحقيقي لا يستتب في العالم ما لم يكن ضمير كل فرد فيه
مفعم بالسلام. إن ليبيا ستكون أرض سلام وأمن وقوة داعمة من أجل السلام.
السيد الرئيس،،،

أتحدث اليوم أمام هذه الجمع الدولي الموقر حاملاً لكم تحيات شعب
ليبيا، الذي هبّ في 17 فبراير 2011، مفجراً لثورة عارمة شاملة، هزّت
أركان نظام الطاغية المجنون معمر القذافي، الذي أعلن أنه سيحرق ليبيا،
سيدمرها ويجعلها تسبح في بحر من الدم، فقتل آلاف المدنيين، وجند
المرتزقة من كل مكان، إستباح الأعراض، أمر كتائبه ومرتزقته بإغتصاب
الفتيات القصر، دمر المدن، لكن شعبنا لم يخضع، لم يتردد، قدم عشرات
الآلاف من الشهداء، ومن الجرحى والمفقودين، كان ثمن الحرية هو الأرواح
والدم والأطراف المبتورة والشباب المفقودين.

السيد الرئيس،،،

من هذا المكان وباسم الشعب الليبي أحيي منظومة الأمم المتحدة التي
وقفت مع شعبنا، مع إرادة الحرية ضد جنون الدم وهوس الإبادة، وأصدرت
القرارين 1970 و 1973، عبر مجلس الأمن الدولي لحماية الأبرياء في ليبيا
من الجرائم ضد الانسانية وانتهاكات حقوق الانسان.

السيد الرئيس،،،

أقف أمامكم اليوم ممثلاً للشعب الليبي الذي إندفع يبني مؤسسات
الديمقراطية غداة إسقاط الديكتاتورية، ورأى العالم الليبيين يجرّون أول
انتخابات حرة شفافة، فتمّ إنتخاب المؤتمر الوطني العام، الذي أتشرف
بإنتخابه لي في سدة رئاسته، وقد قدم لنا العالم من خلال الأمم المتحدة
المساعدة الكاملة والصادقة من أجل هذا الانجاز .

السيد الرئيس ،،،

في ثورة الحرية ، وفي تحدي تأسيس الديمقراطية كان ضمير العالم معنا وكذلك سواعده وعقله، حيث تنادى الخيرون لدعمنا من كل مكان، ومن بين هؤلاء، كان العقل والضمير، ومضة الحب، رسول الصداقة السفير " كريس ستيفنز " الذي جاء الى ليبيا بعد انطلاق ثورة الحرية، ملأ بنغازي، ولاسّ أحاسيس الناس، وتجول بين طرابلس والجبل الغربي وكل أنحاء ليبيا، تحدث مع الجميع بلغة عربية باسماء ودوداً. هذا الدبلوماسي الانسان، تسرب في وجدان النسيج الاجتماعي والعاطفي الليبي، كان يوم الحزن في كل ليبيا، يوم امتدت له يد الغدر الأثمة الحاقدة، وقتلته مع أعوانه الثلاثة، نعبر للشعب الأمريكي الصديق عن أحر التعازي في هذا الفقيد الصديق لشعبنا، لقد خسرت ليبيا مثلاً خسرت أمريكا، ونؤكد للحكومة والشعب الأمريكي أن هذه الفاجعة، ستزيد من تضامننا وتلاحمنا من أجل ترسيخ الآمال والأهداف التي آمن بها السفير " كريس ستيفنز "، وسنهزم مخططات الارهابيين المتخلفين الذين لا يمثلون ليبيا، ولا يعبرون عن الإسلام ، دين التسامح والمحبة والسلام. وكما قال الرئيس اوباما على هذه المنصة منذ يومين " إن مستقبلنا هو مستقبل يحدده أناس مثل " كريس ستيفنز " لا مثل قتلته ".

السيد الرئيس،،،

أود ان أعبر عن تقديرنا العميق للتفهم الذي أظهرته الادارة الامريكية إزاء هذا الحادث، واؤكد أن بلادي عاقدة العزم على ملاحقة الجناة وتقديمهم إلى العدالة ، وستبذل قصارى جهدها من أجل تعزيز الحماية اللازمة للبعثات الدبلوماسية والقنصلية وضمان سلامة أعضائها ومقارها وجميع ضيوفها الاجانب.

إن هذا الحدث الأليم لا يعبر عن مشاعر الشعب الليبي الذي عرف عنه الاعتدال والوسطية وحسن الضيافة والعرفان بالجميل، ولعل المظاهرات الحاشدة المنددة والمستنكرة لهذه الجريمة النكراء في مدينة بنغازي وغيرها من المدن الليبية خير دليل على حقيقة مشاعر الشعب الليبي ورفضه لكافة مظاهر العنف والتطرف مما يؤكد أن ليبيا لن تكون أبداً حاضنة للجماعات المتطرفة وستكون دوماً بلداً مسلماً يسوده الاعتدال والوسطية.

السيد الرئيس،،،

ليبيا الجديدة ستكون مؤسسة على الديمقراطية والانفتاح والشفافية ومحاربة الفساد وتمكين المرأة والشباب وستكون للجميع وبالجميع ، وفي ذات الوقت فإنه لا يفوتني التنديد بحملات الإساءة للدين الإسلامي ولرسوله الكريم والتي تثير المشاعر وتحرض على الكراهية وتهدف إلى الاستفزاز وتوتر العلاقة بين الحضارات وتجتاز مفهوم حرية التعبير والرأي ، الأمر الذي يجعل من الضرورة تبني ميثاق من الجمعية العامة للأمم المتحدة يدعو إلى إجتناز إستفزاز مشاعر الشعوب ويجرم المساس برموز سائر الأديان وانتهاك المقدسات ، ونحن كمسلمين نؤمن إيماناً مطلقاً بوحدة الانسانية واخوة كافة البشر نؤكد دعمنا للحوار بين الأديان وإلى التعاون والتسامح والمثل والقيم الإنسانية الخالدة ، ومن هذا المنطلق تؤيد بلادي المبادرات والفعاليات الخاصة بحوار الحضارات والثقافات والأديان في إطار الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية.

السيد الرئيس،،،

شهدت ليبيا منذ قيام ثورة 17 فبراير 2011 تحولات هامة بفعل إنتفاضة الشعب الليبي ضد الظلم الإجتماعي والإستبداد السياسي ، التي لم تقف عند

حد تغيير شكل النظام الحاكم المستبد ، بل تعدت إلى العمل على إحداث تحول كامل نحو نظام ديمقراطي حقيقي يقوم على أساس إحترام وتعزيز حقوق الإنسان ، والتعددية السياسية ، والتداول السلمي للسلطة والالتزام بمبادئ وأحكام القانون الدولي ، وميثاق الأمم المتحدة .

ولعلكم تابعتم التطورات السياسية المتتالية التي شهدتها ليبيا خلال الشهور القليلة الماضية على طريق التحول الديمقراطي ، والشروع في إعادة بناء مؤسسات الدولة، وانتخاب المؤتمر الوطني العام الذي سيشرع عبر لجنة تأسيسية في صياغة الدستور الدائم لليبيا ، وتشكيل أول حكومة مؤقتة ، عقب الانتخابات التي تمت بطريقة ديمقراطية شفافة شهد على نزاهتها المراقبون الدوليون. ويجري العمل على إعادة بناء وتنظيم وإصلاح مؤسسات الدولة وعلى رأسها أجهزة الشرطة والجيش الوطني والقضاء، ويجري العمل أيضاً على تنفيذ خطط وبرامج إستيعاب ودمج الثوار في وزارتي الدفاع والداخلية وبقية مؤسسات الدولة .

وقد برزت على مسرح الحياة السياسية ولأول مرة منذ الإستقلال الأحزاب السياسية وتحققت حرية الصحافة والتعبير ، وحرية التجمع والتظاهر بدون شروط ، وحرية تكوين المؤسسات المدنية والنقابية واقامة الندوات الفكرية والسياسية والاجتماعية بدون قيد، مما ادى الى حوار حر و مشاركة فعالة لجميع اطياف الشعب وفي جميع انحاء البلاد .

السيد الرئيس ،،،،

لقد شهدت فترة النظام السابق وعلى مدى أربعة عقود انتهاكات صارخة لحقوق الانسان تمثلت في التعذيب، والاعتقالات دون محاكمة،

والقتل خارج نطاق القانون، والاختفاء القسري، وانتهاك كرامة المواطن وإساءة معاملته ، وعند اندلاع ثورة 17 فبراير في شكل احتجاجات سلمية قابلتها كتائب النظام السابق بالرصاص والقمع الوحشي، في انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان ، فقرر مجلس حقوق الإنسان تعليق عضوية ليبيا في المجلس، وشكل لجنة دولية لتقصي الحقائق، في خطوة عبرت عن إدانة المجتمع الدولي لتلك الانتهاكات. وقد رصدت اللجنة خلال زياراتها حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان من قبل قوات النظام وأيضاً خروقات من قبل بعض الثوار، الأمر الذي أقتضى من السلطات الليبية إيلاء ملف حقوق الإنسان أهمية خاصة واتخاذ اجراءات محددة نوجزها فيما يلي:-

- إنشاء المجلس الوطني لحقوق الانسان والحريات الاساسية كهيئة مستقلة عن الحكومة .
- إعداد برنامج عمل متكامل لتعزيز حماية حقوق الإنسان في ليبيا .
- الاعتراف بما حصل من خروقات لحقوق الانسان خلال الثورة والتأكد من انها تصرفات فردية من قبل بعض الثوار فرضتها ظروف القتال، والتحقيقات مستمرة لتقديم مرتكبيها للعدالة والعمل على تعويض الضحايا.
- تسهيل إجراءات دخول المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان إلى ليبيا للاطلاع على أوضاع حقوق الانسان بها .
- توجيه دعوات إلى الجهات المختصة بمجلس حقوق الانسان لزيارة ليبيا
- توجيه دعوة إلى الفريق المعني بالاختفاء القسري لزيارة ليبيا على أن تكون خلال العام القادم 2013 .

- توجيه دعوة إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان لزيارة ليبيا وستتم تليبيتها بعد تشكيل الحكومة المؤقتة .
- الشروع في التعاون مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان في مجال تقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات ، وذلك تنفيذاً لقرار مجلس حقوق الإنسان الخاص بليبيا الذي اتخذته الدورة التاسعة عشرة لمجلس حقوق الإنسان .

السيد الرئيس،،،

هناك من يتساءل "هل كان الربيع العربي جديرا بالاستحقاق أو التأييد؟

الى هؤلاء اقول: هل كان من الافضل ان تستمر النظم الدكتاتورية الفاسدة عقودا اخرى، يمارس فيها الاستبداد والقهر والظلم والتعسف والاستغلال والفساد وانتهاك أبسط حقوق الانسان وكبت الحريات والديمقراطية وسلب ثروات الشعوب، مما يدفع البعض في هذه الشعوب المقهورة الى التطرف ويجلعهم عرضة للإنسياق وراء من لديهم أجندة خاصة تتنافى مع السلم والأمان ، وتتخذ العنف والارهاب وسيلة لتحقيق أغراضها.

إن الديمقراطية لم تتحقق في فرنسا بعد الثورة الفرنسية بعد سنة أو حتى عقد من الزمن، ولا في دول العالم الاخرى التي تحررت، بل تلتها مراحل من عدم الاستقرار وأحيانا حروب اهلية دامية طويلة، واحتاجت الى أمد طويل لتستقر ويستتب فيها الامن وتبني مؤسساتها الديمقراطية.

السيد الرئيس،،،

لابد من الإشارة الى أننا في مرحلة بناء ليبيا الجديدة تواجهنا تحديات وتهديدات بالغة الخطورة على الأمن الوطني والإقليمي ناجمة عن النشاطات

غير المشروعة لأبناء القذافي، وعناصر النظام السابق الملاحقين قضائياً الذين وجدوا لهم مأوى في دول الجوار وبعض الدول الأخرى يمارسون منه أنشطة إجرامية تهدد الأمن والاستقرار في ليبيا .

كما تواجهنا تهديدات ومخاطر أمنية أخرى ، وهي تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية، والهجرة غير الشرعية ، وتهريب الأسلحة والمتاجرة بها.

وكما تعلمون فإن طبيعة ونطاق هذه المخاطر المتعلقة بالأمن الوطني والحدودي تتطلب استجابة ثنائية ومتعددة الأطراف، تعزز الجهود المبذولة على الصعيد الوطني. وترجمة لذلك استضافت بلادي في شهر مارس الماضي المؤتمر الوزاري الإقليمي حول أمن الحدود نتج عنه (خطة عمل طرابلس للتعاون الحدودي) ، نصت على إنشاء آليات وهياكل مشتركة للتعاون والتشاور وتبادل المعلومات والخبرات والاتصالات حول أمن الحدود .

السيد الرئيس،،،

من ضمن أولوياتنا الوطنية ضمان حقوق ليبيا في استعادة الأموال المنهوبة من خزانة الدولة والمهربة إلى الخارج ، التي يتم توظيفها في تمويل العمليات والأنشطة الإرهابية بهدف زعزعة الاستقرار وتهديد الأمن في الداخل وينعكس ذلك على دول الجوار، ومن على هذا المنبر ادعوا جميع الدول الى التعاون مع ليبيا ومساعدتها في استعادة تلك الاموال . كما نؤكد مطالبتنا للدول الصديقة ضمان الحقوق الخاصة بالاستثمارات الليبية وممتلكات الدولة الليبية في تلك الدول وضمان عدم المساس بها، لاسيما في بعض بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا ، حيث تعرض بعضها لإجراءات قسرية من قبل بعض الحكومات.

وفي هذا الصدد فإننا ندعوا دول العالم لأن تتعاون للقضاء على الفساد وتهريب الأموال وندعو المؤسسات المالية وخاصة في الدول الغربية وبعض الجزر بأن تتحمل مسؤولياتها ولا تسمح بقبول الاموال المختلسة و المهربة وخاصة من طغاة العالم الثالث الذين يستنزفون ثروات شعوبهم ويخفونها بطرق ملتوية وتحت اسم شركات وهمية.

في مارس 2010، نشرت منظمة النزاهة المالية العالمية تقريراً يقدر اجمالي الودائع فيما يسمى بالآلاف شور offshore بعشرة ترليون دولار امريكي، ونتطلع الى التوقيع والتصديق على اتفاقية مكافحة الفساد من أكثر من 130 بلدا كخطوة رئيسية في تعزيز التعاون بين الدول للانضمام الى جهود محاربة الفساد ومساعدة بعضها البعض في استرداد الأصول المنهوبة.

اننا نؤيد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) التي تعتبر الأولى من نوعها الملزمة قانونياً ودولياً لمكافحة الفساد في فصولها الـ 8 وبنودها الـ 71 ، والتي تلزم الدول الموقعة عليها بتنفيذ مجموعة واسعة ومفصلة من تدابير مكافحة الفساد وتؤثر على القوانين والمؤسسات والممارسات في الدول الاعضاء.

السيد الرئيس ،

تولي بلادي كل إهتمام وعناية لمهام بعثة الأمم المتحدة لدعم ليبيا ، الهادفة إلى مساعدتها على إستعادة الأمن والنظام وتحقيق المصالحة الوطنية ودعم العملية الانتخابية وتعزيز حقوق الإنسان وتطوير المؤسسات والأجهزة الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، والنهوض بالمرأة ، وفي هذا السياق لا يفوتنا الإشادة بالإسهام الكبير الذي قدمته البعثة برئاسة السيد "

إيان مارتن " طيلة الفترة الماضية رغم ما واجهته من صعوبات وتحديات وهو أمر طبيعي ومتوقع في المرحلة الإنتقالية، كما نودُ الترحيب بتعيين السيد طارق متري رئيساً جديداً للبعثة متمنين له التوفيق والنجاح ، مؤكدين استمرارنا في تقديم التسهيلات اللازمة لإنجاح مهمة البعثة .

السيد الرئيس ،،،،

تحرص ليبيا في عهدها الجديد على احترام كافة تعهداتها بمقتضى العهود والمواثيق الدولية الخاصة بنزع السلاح ، والحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، وهي على استعداد تام للتعاون بكل مصداقية وشفافية مع المجتمع الدولي لدعم الجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي والدولي بغية تنفيذ نصوص وأحكام الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية، بما يؤمن خلق مناخ دولي ملائم لإحراز التقدم المطلوب للتخلص النهائي من أسلحة الدمار الشامل . كما أنها عاقدة العزم على إعادة النظر في باقي الصكوك الدولية التي لم تنضم إليها واتخاذ القرار المناسب بشأنها ، حال اعتماد الدستور الدائم ، وتشكيل الحكومة والبرلمان المنتخب .

لقد سارعت ليبيا بإخطار منظمة الأسلحة الكيميائية بتاريخ 2011/11/25 بالمخزون الإضافي من الأسلحة الكيميائية المكتشف عقب التحرير، ولم يعلن عنه النظام السابق، وتعاونت مع مفتشي المنظمة في التحقق منه واتخذت الاجراءات اللازمة لحمايته، وقد كان ذلك محل تقدير المنظمة ، وقامت ليبيا بتسليم المنظمة خططها للتخلص من باقي المخزون وفق الآجال الجديدة التي حددتها مهلة التمديد الممنوحة من المنظمة لليبيا ولبعض الدول الأخرى بنهاية عام 2016 .

وفي المجال النووي تواصل ليبيا التنسيق والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تربطها بها علاقة شراكة في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية .

و تدعو ليبيا إلى العمل بشكل عاجل لإبرام صك دولي غير مشروط ، وملزم قانوناً لضمان أمن الدول غير النووية من استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها ، إعمالاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وانسجاماً مع نص الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية عام 1996 . وفي سياق متصل تؤكد بلادي دعمها الكامل للجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى إنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى بمختلف مناطق العالم . وإسهاماً منها في تحقيق ذلك ، أكدت دوماً تأييدها ودعمها لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية ، حيث تعمل بالتنسيق التام مع الأعضاء الآخرين بالجامعة العربية لتحقيق هذا الهدف .

وهنا نود التأكيد على ما يلي :-

- دعوة المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته بالضغط على "إسرائيل" لإلزامها بالانضمام إلى المعاهدة ، وإخضاع كافة منشأتها النووية لنظام الضمانات بالوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ودعوة جمهورية إيران الإسلامية إلى إبداء مزيد من المرونة والتعاون مع الوكالة الدولية لتبديد كل الشكوك في برنامجها النووي السلمي، والتوصل إلى تسوية نهائية عبر الطرق الدبلوماسية لملفها النووي .

• دعوة الاطراف المعنية الى ضمان انعقاد مؤتمر 2012 الخاص بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية في موعده المحدد خلال شهر ديسمبر القادم بمدينة هلسنكي .

السيد الرئيس ،،،،،

إن ما يتعرض له الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي من ممارسات قمعية واستيطانية وتهويد لمدينة القدس وهدم الممتلكات وتجريف الأراضي وسرقة المياه وتشريد العائلات الفلسطينية، يعد انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي ، يتطلب من المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته تجاه ذلك باتخاذ إجراءات عاجلة وحازمة تكفل وقف العدوان الإسرائيلي، وتوفير الحماية الكاملة للفلسطينيين، وإيجاد حل جذري للقضية الفلسطينية، عبر تحقيق سلام شامل وعادل، بإنسحاب الإسرائيليين من كافة الاراضي العربية المحتلة، وضمان عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم ، وإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس، وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة.

السيد الرئيس ،،،،،

إن ما يعانيه الشعب السوري الشقيق يفوق كل تصور، فقد أسرف النظام الحاكم في قمع مواطنيه واستباحة دمائهم وأعراضهم ، الأمر الذي أفقده شرعيته. ولوضع حد لهذه المأساة فإن ليبيا تطالب مجلس الأمن بالتصرف العاجل وفقاً لمبدأ مسؤولية الحماية وإتخاذ الإجراءات الفورية لإنهاء كافة أشكال القتل والعنف والتدمير، وإيجاد مخرج لهذه الأزمة من خلال الانتقال السلمي للسلطة، وبما يضمن المطالب المشروعة للشعب السوري، ولن يتأتى ذلك إلا بتحقيق توافق بين الدول الأعضاء في مجلس

الأمن، ودعم جهود السيد " الأخضر الإبراهيمي " المبعوث المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية.
السيد الرئيس ،،،

تدين ليبيا ما تتعرض له الأقلية المسلمة (الروهينجا) في مينمار من ظلم اجتماعي وسياسي وتنكيل وتقتيل على اساس عرقي وديني تعد انتهاكات صارخة لحقوق الانسان وترتقي إلى جرائم ضد الانسانية. وتطالب المجتمع الدولي والمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان التدخل الفوري لوضع نهاية لهذه المأساة وتشكيل لجنة تحقيق دولية لتحديد المسؤولين عن أعمال العنف والقتل وتقديمهم للعدالة، وضمان حق تعويض الضحايا، وتأمين عودتهم الآمنة إلى ديارهم .

السيد الرئيس ،،،

ظلت بلداننا تجتمع سنوياً في هذا المحفل منذ تأسيس الأمم المتحدة بغية تجسيد وتحقيق الأهداف الواردة في ميثاقها ، ولقد حققنا الكثير من الإنجازات وأمامنا الكثير من التحديات مثل إصلاح الأمم المتحدة ، ونزع أسلحة الدمار الشامل ، والحد من الفقر والجهل والمرض والحروب والصراعات المسلحة، ومكافحة الإرهاب ، والجريمة المنظمة ، والحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، واحترام حقوق الإنسان وخاصة حقوق المرأة وضمان سيادة القانون ، ومكافحة العنصرية و الكراهية والتعصب.

لقد اقتضت التغيرات التي شهدتها بنية المجتمع الدولي منذ صياغة ميثاق الأمم المتحدة ضرورة إحداث إصلاح في الأمم المتحدة وأجهزتها بما يجعلها قادرة على الاستجابة لمهامها كمظلة ومرجعية لجميع دول العالم لتواكب تحديات القرن الواحد والعشرين ، غير أن الإصلاح الذي نطمح إليه جميعاً يبدو بعيد المنال بسبب عدم وجود إرادة سياسية حقيقية لإصلاح الأمم

المتحدة وخاصة مجلس الأمن لدى بعض الدول، ولذا فإن وفد بلادي يحث الأطراف المعنية على التحلي بالمرونة في مواقفها ليتسنى انجاز الاصلاح الذي نطمح اليه. كما تؤكد ليبيا على ضرورة تمثيل أفريقيا في مجلس الأمن الدولي تمثيلاً عادلاً أسوة ببقية القارات، بما يؤدي إلى إحداث إصلاح شامل وعادل يصل بالمنظمة إلى مرحلة أكثر ديمقراطية وفاعلية ، ويضمن مساهمة جميع الدول الأعضاء في تحقيق مقاصد وأهداف الأمم المتحدة .

السيد الرئيس ،،،،

إن ليبيا تؤكد على عمق انتمائها الافريقي، وعزمها على تحويل سياساتها وعلاقاتها مع أفريقيا والعالم التي كانت قائمة على المزاج الفردي والابتزاز، إلى علاقات قائمة على أسس ثابتة وراسخة لمصلحة الشعوب، وليبيا الجديدة تقطع صلتها بالممارسات البغيضة وتمد يدها لفتح علاقات جديدة مبنية على الاحترام المتبادل والتعاون المثمر.

في الختام ، السيد الرئيس أصحاب الفخامة ، أتمنى أن تكلل أعمال هذه الدورة بالنجاح والتوفيق في معالجة كافة المسائل المعروضة على جدول الأعمال ، وأن تسود روح التضامن والتعاون من أجل خلق عالم أفضل ينعم بالأمن والاستقرار.

نشكركم على حسن الإصغاء

والسلام عليكم

